

صحيفة الدار الكويتية تلتقي سماحة السيد عمار الحكيم



كما شدد سماحته على اننا اليوم في العراق تواقون الى ان نبني علاقات متينة وورصينة مع كل دول الجوار والمنطقة والعالم على أساس ودي ونحرص على الا نتدخل في شؤونهم كما نتمنى لجميع هذه الدول الا تتدخل في شؤوننا الداخلية ، و اشار سماحة السيد عمار الحكيم الى انه وجد النفس الطيب من القيادة الكويتية تجاه العراق وحرصها على اقامة افضل العلاقات مع العراق وهي تقف الى جانب حكومة وشعب العراق .
جاء ذلك خلال اللقاء الذي اجراه مراسل صحيفة الدار الكويتية مع سماحة السيد الثلاثاء 16/9/2008 لدى زيارته لدولة الكويت الشقيقة .

وفيما يلي نص اللقاء :-

المراسل / تماشيا مع العراق الجديد هناك حرص على اسقاط الديون العراقية للسير في هذه المرحلة، وهو ما ترجمته دول عدة فما الذي طرأ على ملف الديون العراقية للكويت؟

السيد عمار الحكيم / العراق يحترم كل التزاماته الدولية تجاه دول المنطقة ولكن في الوقت نفسه هناك تمن من العراقيين للدول العربية الشقيقة ان تعالج هذا الموضوع وان تجد تسوية له وهناك ما يزيد عن مئة وعشرة مليارات دولار تم اسقاطها من الديون العراقية لدول أجنبية والرأي العام في العراق يتطلع للاشقاء العرب أن يبدوا الاهتمام بهذا الشأن، وكان هناك موقف كريم لدولة الإمارات العربية المتحدة في إسقاط الديون ونتمنى من أشقائنا ومنهم دولة الكويت الشقيقة النظر في هذا الملف والوصول الى تسوية مقنعة للبلدين.

المراسل / هل ترون أن الوعود الكويتية بحلحلة هذا الملف قد طال انتظارها حيث أننا نسمع بهذه القضية منذ الإطاحة بنظام صدام حسين؟
السيد عمار الحكيم / هناك تفهم كويتي لهذه القضية ووجدنا النفس الطيب دوما للقيادة الكويتية وبالتالي نتمنى أن تكون هناك فرص مناسبة لإعادة النظر في هذا الأمر.

المراسل / في الشأن الحدودي هناك من يقلل من مسألة الخلافات الحدودية بين الكويت والعراق ويرى أنها مشاكل موجودة بين أغلب الدول المتجاورة فما تعليقكم؟
السيد عمار الحكيم / العراق ملتزم بالقرارات الدولية في هذا الإطار وأما التفاصيل الحدودية فهي ليست شؤوننا سياسية وانما قضايا فنية يتم التداول بها عبر الفرق المختصة بين الطرفين ليناقشا هذه التفاصيل.

المراسل / يقال ان القيادات الشيعية في العراق تجند عملاء لها في الكويت وهي قضية اثيرت مؤخرا فما ردكم؟ السيد عمار الحكيم / ليس لدي معلومات في هذا الشأن وهذه قضية تخص الشأن الكويتي الداخلي والحكومة العراقية ملتزمة بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وكذلك الأمر بالنسبة للقوى السياسية الكبرى في العراق.

المراسل / إحدى الصحف العراقية صرحت من خلال مقالها الافتتاحي أن الكويت جزء من العراق

وينبغي استعادتها ما تعليقكم؟

السيد عمار الحكيم / هذا الكلام لا يستحق التعليق فالعراق بلد تعددي وفيه حرية واسعة للصحافة وقد يبدو هنا أو هناك من يتحدث بحديث ما ولكن بكل تأكيد هذا الكلام لا يمثل موقف الحكومة ولا موقف القوى السياسية.

المراسل / ما تفسيركم للتأخر في تبادل السفراء بين الكويت والعراق وما هي أسبابها؟ السيد عمار الحكيم / أعتقد أن الكويت قامت بدور مهم وهو تسمية السفير وعندما التقينا بسمو الأمير أخبرنا أنه صادق على السفير الفريق علي المؤمني ومن ناحية العراق هناك جديّة وإرادة تسمية سفيرها للكويت وقد تكون المشكلة فنية وليست سياسية حيث ان هناك قائمة طويلة من السفراء قدمت من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب للمصادقة عليها بحسب القانون العراقي ويجب أن يصادق على تعيين السفير مجلس النواب العراقي والآن نشهد تسمية لعدد كبير من السفراء العراقيين لدولة عربية وإسلامية وعالمية.

المراسل / هناك زيارات لشخصيات عراقية الى إسرائيل هل هذا يدل على التغلغل الصهيوني في العراق ورؤية البعض بضرورة إظهار العلاقات الى العلن؟ السيد عمار الحكيم / نعتقد ان هذا الأمر يتقاطع مع الدستور والقانون العراقي الذي لا يسمح ببناء علاقة مع اسرائيل في هذه المرحلة فالعراق لن يخرج عن الإجماع العربي وسوف يقف مع الشعب الفلسطيني ومحنته ويبقى مساندا لهذه القضية في مطالبها العادلة والمشروعة، أما بالنسبة للنائب الذي زار إسرائيل فلاحظنا ان الكتل البرلمانية في مجلس النواب رفعت الحصانة عنه وصوتت على منع سفره خارج العراق وطالبت الجهات القضائية النظر في هذا الموضوع وتجريمه لأن زيارته تعد خرقا للقانون العراقي.

المراسل / شيعة العراق متهمون كغيرهم من الشيعة في الولاء لإيران وليس لأوطانهم وهو ما يبثه قادة الرأي في مجتمعاتنا العربية، ما تعليقكم؟ السيد عمار الحكيم / الإساءة لشريحة كبيرة من العرب واتهامهم بالعمالة والولاء لخارج اوطانهم هي ظاهرة خطيرة جدا وستؤدي الى اشكاليات وتقاطعات لا نتمناها والعرب في العالم العربي معتزون بعروبيتهم واوطانهم ان كانوا شيعة او سنة او من ديانات اخرى، ومثل هذه الاتهامات مؤسفة للغاية خصوصا عندما تصدر من شخصيات ذات طابع ديني او ثقافي كما سمعنا في بعض التصريحات اخيرا.

المراسل / البعض يشكك في التوصل الى حل اتفافية أمنية تحفظ سيادة العراق واستقلاله وان عامل الاستعجال الأميركي لتوقيع الاتفاقية سيؤدي الى خسارة العراق لبعض المميزات، فما رأيكم؟

السيد عمار الحكيم / اعتقد ان الحكومة العراقية مصممة على الا تخطو خطوة الا بعد التأكد من السيادة الوطنية العراقية وتعزيزها في اي خطوة لتنظيم هذه العلاقة مع اميركا وغيرها من الدول في العالم ولذلك فالمسودات التي قدمت حظيت بمناقشات مستفيضة من الجانب العراقي وطورت لمرات عديدة وكذلك الامر بالنسبة للمسودة الاخيرة التي سجل عليها العديد من الملاحظات وسلمت للفريق الأميركي والحكومة العراقية بانتظار وجهة نظر الفريق الأميركي ورأيه النهائي لتحديد مدى انسجامه مع السيادة الوطنية وعلى ضوءها يتخذ الموقف بالسلب او الايجاب من هذه

الاتفاقية لتعرض على مجلس النواب ايضا .

المراسل / قال مسؤول عراقي كبير ان الحماية القانونية للقوات الاميركية في العراق هي القضية الاكثر صعوبة وقال ان "الحصانة" هي القضية الاكثر اثارا للخلاف وحساسة للغاية، ما ردكم؟

السيد عمار الحكيم / في داخل الاتفاقية هناك صيغة لمواد وبنود تحدد طبيعة الصلاحيات للقوات الاجنبية والاميركية الى حين خروجها وانسحابها الكامل من العراق وواحدة من المسائل التي يجب الحديث عنها هي هل يكون للجنود الاميركان حصانة فيما سوى المهام القتالية التي تتم بطلب من الحكومة العراقية، والطرف العراقي يطلب ان تكون الولاية القضائية للعراق في مثل هذه الحالات والفريق الأميركي ينظر في مثل هذا الطلب وسنجد ما سيكون موقفهم النهائي من هذا الموضوع.

المراسل / يرى البعض ان القانون الذي صادقت عليه الحكومة العراقية بخصوص ثروات النفط والغاز هو الذي تأمل إدارة الرئيس الأميركي بوش ان يكون الانجاز الذي حققته من دخولها الى العراق على المستوى الاقتصادي وللوفاء بوعودها للشركات التي دعمت الحرب على العراق؟ السيد عمار الحكيم / نعتقد أن هناك حكومة عراقية منتخبة حريصة على مصالح الشعب العراقي تنطلق في أية اتفاقيات مع الآخرين من زاوية المصلحة الوطنية العراقية واليوم نحن نسعى لتطوير المنشآت النفطية ولكن هناك قياسات لدى وزارة النفط وشروط وضوابط معينة يحصر من خلالها على المصلحة الوطنية فاذا وجدت هذه المصلحة في شركة أميركية او فرنسية أو روسية أو صينية فنحن نتعامل بمعايير وزارة النفط في الانفتاح على هذه الشركات والاستعانة بخبرتها لتطوير المنشآت النفطية.

المراسل / هل ترون أن الأكراد استطاعوا ان يقطعوا شوطا كبيرا في الاستقرار السياسي؟ السيد عمار الحكيم / هناك تفهم متزايد بين العرب في العراق شيعة وسنة ومررنا بظروف صعبة لاعتبارات معروفة ولكن العراق تجاوز هذه الأزمات والقوى السياسية هناك يتفهم بعضها بعضا بشكل أفضل وأيضاً القوى المنسحبة عادت الى الحكومة وتمارس عملها بشكل جيد ونتمنى أن نتوفق بتعزيز وارساء القواعد والأطر التي تنظم العلاقة بين كافة المكونات العراقية لتعزز الشراكة بينهم مما سيساعد الى حد كبير في الوصول الى فريق عمل موحد يدافع عن العراق ويعمل من أجل إعمارهِ وتحقيق الرفاه للشعب العراقي بعيدا عن الخلفيات المذهبية والسياسية لكل فريق من الفرقاء العراقيين.

المراسل / ولكن الأكراد لديهم خبرة عالية في إدارة إقليمهم والوصول به الى حالة من الأمن والانتعاش الاقتصادي لا بأس بها وعلى مختلف الصعد كما ان لديهم طموحات كبيرة بواقع اقليم كردستان وهو ما يفسر انزعاجها من دخول قوات حكومية الى أراضيها واتهامها من قبل البعض أنها تعيش استقلاليتها؟

السيد عمار الحكيم / الأخوة الأكراد في إقليم كردستان كانت لهم تشكيلات منذ زمن طويل من عام 1991 وحصلوا على الحكم الذاتي في اقليم كردستان وكانت لهم تشكيلات ومؤسسات وهم حاضرون على أراضيهم وليس كبقية المناطق التي كانت تحت وطأة النظام وبعد سقوط هذا النظام عادت قوى وبدأت تنظم أمورها من جديد فبالتالي استطاعوا من خلال تشكيلاتهم وحضورهم الفاعل ان

يملاًوا فراغات مهمة البعض منها كان من مسؤولية الحكومة الاتحادية في بغداد لكن الحكومة كانت مشغولة بالارهاب وبمشكلات عديدة. والان حينما نخرج من ظروف الارهاب والحكومة تستعيد قوتها وتبني تشكيلاتها وتتحرك لتملاً تلك الفراغات فالمطلوب منها كحكومة اتحادية ان تملأها واحيانا تحصل بعض الاشكاليات بتوزيع الادوار في طبيعة الصلاحيات للحكومة الاتحادية والاقليم وتعالج من خلال الحوار والتدارس بين الفرقاء السياسيين والاخوة الاكراد يمثلون الشريك الاساسي في العملية السياسية، وهم شركاء اساسيون في الوطن ولهم فرصتهم في المشاركة ولكن توزيع الادوار مسألة مهمة للغاية ونحن نعتمد على الدستور العراقي وعلى القوانين النافذة في العراق في بيان طبيعة توزيع هذه الصلاحيات.

المراسل / يقسم المختصون الجماعات المسلحة في العراق الى ثلاثة اقسام 1- جماعات مسلحة من داخل العراق وتعمل ضد القوات المحتلة. 2- جماعات مسلحة مرتبطة بجهات خارج العراق 3- جماعات العصابات والخطف والسطو المسلح فلماذا يسعى رجال السياسة في العراق الى النظر اليهم بمنظار واحد؟

السيد عمار الحكيم / ليس هناك فرز واضح بين من يستهدف قوات اجنبية ومن يستهدف مدنيين اوقوات عراقية او ماشابه ذلك، المنطق الذي نتحدث به ان هناك حكومة منتخبة من ابناء الشعب العراقي وليست معينة من قبل اطراف اجنبية وهي تدير الامور وهناك مؤسسة امنية وعسكرية عراقية من جيش وشرطة تتحمل المسؤوليات فهذه الحكومة المنتخبة هي الوحيدة المخولة باستعادة السيادة لانها مفوضة من قبل الشعب العراقي نفسه ولايمكن ان يقبل في اي بلد من البلدان ان ينبري كل شخص ليحمل السلاح ويدعي مقاومة المحتل ففي الكثير من الدول العربية نجد احيانا تواجدا لقواعد عسكرية او لقوات اجنبية هل يسمح للمواطن العربي في هذا البلد او ذاك ان يحمل سلاحا ويذهب ليتخذ موقفا؟ هذا ليس امرا صحيحا، ثم ان العراق قد خرج من الاحتلال المشرعن بقرارات دولية فالعراق كان متصلا بقرارات دولية ولكن بعد ذلك استعاد السيادة الشرعية واليوم القوات الاجنبية حاضرة في العراق بطلب من الحكومة العراقية المنتخبة وبالتالي اذا كنا نستغني عن هذه القوات فبإمكان الحكومة العراقية ان تطلب مغادرتها ولهذه الاعتبارات نعتقد ان السلاح يجب ان يكون بيد الدولة ومؤسساتها هي التي تمارس مسؤولياتها في استعادة السيادة وانهاء التواجد الاجنبي ضمن الاطر المعروفة.

المراسل / ما الدور الذي تلعبه ايران في العراق في ظل الاتهامات الموجهة لها بالتدخل في الشأن العراقي من دول عربية هي نفسها متهمه بتمويل الارهاب داخل العراق؟ السيد عمار الحكيم / في الحقيقة نحن تواقون الى ان نبني علاقات متينة ورسينة مع كل دول الجوار والمنطقة والعالم وننظم العلاقة بين العراق والدول الأخرى على أساس ودي ونحرص على الا نتدخل في شؤونهم كما نتمنى لجميع هذه الدول الا تتدخل في شؤوننا الداخلية واذا ما وجدنا خرقا او مؤشرا هنا او هناك على خلاف ذلك فنعتقد ان التصريحات الإعلامية لا يمكن ان تكون المدخل للمعالجة وانما الذهاب والجلوس على طاولة الحوار الصريح والمباشر والبناء مع اي من الدول الأخرى.

المراسل / ماهي نظرتكم للتيار الصدري بعد كل المرحل التي مر بها؟ السيد عمار الحكيم / التيار الصدري من التيارات السياسة العريقة ويحظى باحترامنا وتقديرنا ولعلنا نختلف أحيانا في بعض التفاصيل بتشخيص الموقف السياسي ولكن هذه القوى هي قوى وطنية كبيرة تتواجد على الارض وتقدم مشروعها وللناس ان يختاروا وان يضعوا ثقتهم في

هذا او ذاك، لذلك نحن ننظر باحترام للتيار الصدري.

المراسل / كيف ترى مستقبل القوى السياسية في العراق والحكومة والبرلمان والجماعات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني بعد الانسحاب الاميركي من العراق؟
السيد عمار الحكيم / قوة العراق في مدى تلاحم أبنائه وبناء مؤسساته لذلك نركز على الدستور وعلى بناء بلد المؤسسات والقانون وعلى وضع الأطر والسياسات التي تنظم علاقة القوى السياسية العراقية مع بعضها البعض وعلى توزيع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة العراقية بشكل يضمن اوسع مشاركة للجميع وتنظيم العلاقة بين الحكومة المنتخبة والحكومات المحلية في المحافظات والأقاليم وما الى ذلك كل هذا من اجل ان نضع اسسا تجعل العراقيين قادرين على ان يتعاملوا مع بعضهم ويبنوا بلادهم ويحافظوا على مصالحهم دون الحاجة الى الاستعانة بقوات اجنبية وغيرها. ونتمنى للحكومة العراقية ان تسرع في توفير كامل مواصفات الجهوزية لها وبذلك تكون قد استغنينا عن وجود تلك القوات في العراق.

المراسل / ما هي رسالتك للشعب الكويتي؟
السيد عمار الحكيم / هي رسالة المحبة والاحترام من اشقائه في العراق الذين ننظر اليهم نظرة التقدير ونعرف ان الكويت وقفت في وقت مبكر لتناصر وتساند الشعب العراقي في انطلاقته بعد ان شخضت طبيعة النظام البائد ومواقفه العدوانية تجاه شعبه في العراق او تجاه الشعب الكويتي وشعوب المنطقة. وكذلك كان لها موقف مشرف في مساعدة الشعب العراقي لاسقاط النظام البائد ودعم العملية السياسية في العراق خلال السنوات الخمس الماضية والشعب العراقي ينظر باحترام الى هذه المواقف النبيلة، ونتطلع الى تعزيز او اصر العلاقة وتبادل المصالح بشكل واسع ونتمنى ان نجد الشركات والمستثمرين ورجال الاعمال الكويتيين حاضرين معنا في عملية اعمار العراق وبشكل اوسع عما نجده الان في الوقت الذي تتسابق الشركات الاجنبية وبعض الشركات العربية الى ذلك. اعتقد ان بعض الاصوات التي ترتفع داخل العراق او داخل الكويت التي تتحدث بم لا يتماشى مع هذه الاجواء الودية ومع تعزيز العلاقة الاخوية بين الشعبين الشقيقين فهذه الاصوات يجب ان لا تأخذ مداها الواسع في وسائل الاعلام، فكلما تحدث شخص باتجاه معين برز لنا هذا الكلام، وهذه ستوجد مناخات غير صحية لعلاقة رصينة ومتينة ويجب ان نتعامل بحذر مع ذلك. فما اكثر من يتحدث ولكن ليس كل من يتحدث يعبر عن الارادة العراقية وتطلعات الشعب العراقي. كذلك الامر في الجانب الآخر الكويتي.